

المحور الأول:

المحددات الجيوسياسية الجديدة لإعادة بناء العلاقات الأورومتوسطية.

مر بناء العلاقات الأورومتوسطية بالعديد من المراحل، فمنذ الخمسينيات حاولت الدول الأوروبية تعزيز علاقاتها مع دول الحوض المتوسطي، خاصة في ظل تراجع ظاهرة الاستعمار واستقلال العديد من الدول عن الاستعمار الأوروبي، ولكن السياسات التي انتهجتها دول أوروبا كانت ذات طابع تفضيلي ويتسم بالحفاظ على الهيمنة الأوروبية، ولذلك باءت معظم السياسات بالجمود، ولم تتعدى حدود الاتفاقيات الثنائية، وقد انتظرت دول أوروبا ودول الضفة الجنوبية للمتوسط حتى نهاية الحرب الباردة لتعيد بناء علاقاتها القائمة على إدراك أهداف ومصالح كل الأطراف وعلى قدم المساواة، ولذلك مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة الارتكاز بالنسبة لإعادة بناء العلاقات الأورومتوسطية وذلك وفقا لمجموعة من المحددات السياسية والاقتصادية والأمنية.

أولا: المحددات السياسية لإعادة بناء العلاقات الأورومتوسطية.

1. سقوط جدار برلين وما تبعه من إعادة التشكيل الجيوسياسي في أوروبا.
2. تنامي الأصولية النشطة داخل دول الضفة الجنوبية، مع استمرار انغلاق الأنظمة السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

3. إهمال منطقة حوض المتوسط نتيجة اهتمام أوروبا بما يحدث على حدودها الشرقية، مما نتج عنه العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي بدأت نتائجها السلبية تمتد بشكل مباشر إلى دول الإتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تعزيز مكانته إقليمياً وعالمياً.

4. دخول منطقة حوض المتوسط دائرة الاهتمام في أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد نهاية حرب الخليج، ودخول الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة تتسم بالتفاوض ومحاولات بناء السلام.

ثانياً: المحددات الاقتصادية لإعادة بناء العلاقات الأوروبية المتوسطة.

حدد الإتحاد الأوروبي مجموعة من الأهداف الاقتصادية من أجل بعث الشراكة الأورو-متوسطية يمكن اختصارها كما يلي:

1. دعم الإصلاحات الاقتصادية لبلدان المتوسط وذلك من خلال النفثح الاقتصادي للأسواق المحلية وتعريضها للمنافسة التي من شأنها تحسين جودة المنتج المحلي وجعله قابلاً للعض الخارجي.
2. تأمين استقرار الاقتصاد الكلي داخل دول الضفة الجنوبية وشمال إفريقيا، وتسريع النمو السنوي داخل هذه الأخيرة بمعدل يمكن أن يصل إلى 7 بالمائة سنوياً، مقابل خلق ملايين من فرص العمل أمام الوافدين الجدد إلى سوق الشغل، وهو ما يؤدي إلى الحد من الهجرة إلى الأراضي الأوروبية.
3. دعم التعاون جنوب - جنوب وتعزيز عملية الاندماج بين دول جنوب المتوسط، من أجل زيادة نسب التبادل البييني في هذه الأقاليم، خاصة وأنها الأضعف في العالم (خلال تلك الفترة)، مع ضرورة التغلب على معوقات

تشابه الهياكل والنشاطات الاقتصادية، وتفتيت الأسواق وضعف القطاع الخاص، وغياب الإرادة السياسية الكافية لتغيير هذه الأوضاع.
4. زيادة جاذبية منطقة المتوسط للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي يفترض أن تنتج عن أثر بعث العلاقات الاوروبية – المتوسطية.

ثالثا: المحددات الأمنية لبعث العلاقات الأورومتوسطية.

كشفت بداية التسعينات أن سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء حوض المتوسط كانت ضيقة الأفاق ولم تحقق الدور الذي كان يفترض أن تلعبه على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهو الأمر الذي خلق تراكما للاختلالات على مستوى التنمية الاقتصادية ، النمو الديمغرافي والديمقراطية، وهو ما خلق مجموعة من التحديات الأمنية الجديدة (داخل دول الضفة الجنوبية) بالنسبة للدول الأوروبية:

1. غياب الاستقرار السياسي داخل دول الجنوب وشمال إفريقيا، خاصة مع تنامي أزمات الهوية مقترنة بأزمات التنمية.
2. تنامي الأصولية والتشنج الثقافي وما نتج عنه من صراع على السلطة وعناصر القوة داخل النظام السياسي.
3. تركيز الدول الأوروبية على حدودها المشتركة مع دول أوروبا الشرقية والوسطى وإهمالها لمنطقة حوض المتوسط التي أصبحت تمثل المصدر الأول للهجرة غير الشرعية نحو الأراضي الأوروبية .
4. ضرورة إيجاد موقع جديد لمنطقة حوض المتوسط في أعقاب نهاية الحرب الباردة وانقلاب الموازين الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، وذلك لأن تهميش هذا الإقليم يعني تفاقم المشاكل على حدود الاتحاد الأوروبي.

وبناء على كل المحددات السابقة يمكن القول بأن صياغة سياسة جديدة تُوَطر العلاقات الأوروبية المتوسطة أصبحت ضرورة حتمية نتيجة المعطيات الجيوسياسية المحلية والإقليمية والعالمية لإخراج مجال المتوسط من بؤرة التهميش والاضطرابات التي أحاطت به في مختلف المجالات.

ملاحظات الأستاذة معمري خديجة